

ملخص الدرس الخامس : الشروط المبدئية للتفقه السليم في الأحاديث النبوية

قبل الخوض في قواعد فقه الحديث وآلياته المعتمدة أرى أن هناك أموراً مهمة يجب طرحها، وتحديد الموقف منها ، وهي معيار لما سيأتي بحثه ، وهي شروط النظر المعتمد في فقه الحديث وتمثل فيما يلي :

الشرط الأول: التسليم بحجية السنة النبوية :

لا يُقبل أبداً من أي أحد كيفما كان أن يخوض في شرح الحديث والتفقه فيه، وهو يرى عدم حجية السنة النبوية، ولا يقيم لها وزناً ؛ بل يرى أنها ليست مصدراً تشريعياً ، وأن القوانين الدولية، والقيم الحضارية الغربية هي المقدسة، والمقدمة في الاعتبار، وأن كل حديث ينبغي أن يكيف على وفقها، وكذلك القول فيمن لا يرى للحديث الشريف مزية على القوائد الشرعية أو الحكم المأثورة عن العرب وغيرهم .

فكل من كان بهذه الصفة ليس متفقها حقيقة، ولا طالب علم ، وإنما هو متجن، ومتناول على السنة الشريفة، ومتقحم فيها ليس له به علم .

لذلك لا بد من التسليم بحجية الحديث النبوي ومصدرية التشريع فيه أولاً، فلو قال قائل: ما هو الدليل على حجية السنة؟ فنقول: إن حجية السنة ومصدريتها نابعة من القرآن الكريم، فنرد على أهل الزيغ من القرآنين بهذا العارض؛ وهو أنه إن كنتم من أهل القرآن حقاً، فالسنة لم تعلم حجيتها -عندنا- إلا بإخبار من الله تعالى، والله أمرنا باتباع نبيه ﷺ حيث وردت آيات مستفيضة بذلك، ومن أجل ذلك فباب الفقه مسدود على من لم يسلم بحجية الحديث النبوي وأنه وحي من عند الله تعالى مثل القرآن غير أنه من لفظ النبي ﷺ ولا يتعبد بتلاوته وغير ذلك مما يفرق به بين القرآن الكريم والحديث الشريف .

◈ أدلة حجية السنة :

أ/ دليل حجية السنة من القرآن :

دلت عشرات الآيات الصريحة على حجية السنة النبوية منها :

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (31) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (32) ﴾ {آل عمران: 32}

وحذر الله عز وجل وتوعد كل من خالف رسول الله ﷺ فقال تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (63) } [النور: 63] وقال تعالى: { قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (54) } [النور: 54].

فيستنبط من الآيات المذكورة ومن غيرها مما يوافقها : أن طاعة الرسول ﷺ مقرونة بطاعة الله ؛ وطاعة الرسول تستلزم طاعة الله ، وطاعة الرسول ﷺ هي : طاعته في أقواله وأفعاله وأوامره ونواهيه سواء في الحياة أو بعد الممات ، وطاعة الرسول ﷺ هي المهدي القويم :

- وقال تعالى: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7) } [الحشر: 7] .

- وقال تعالى: { مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا (80) } [النساء: 80] والآيات التي حذر الله من مخالفة أمر رسوله ﷺ السابق ذكرها وقد سمى الله عز وجل السنة في خمس آيات بالحكمة، قال تعالى: { رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (129) } [البقرة: 129]

يقول الإمام الشافعي: «سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ» .
والشافعي الذي نصر أهل الحديث وأسس القواعد لأصول الفقه، كانت القضية التي ركز عليها هي: حجية السنة النبوية؛ لما للأمر من خطورة مما جعله يتعرض لها ويتفرغ لها في أكثر من مبحث، وبوب لها أربع مرات في كتابه الرسالة وأفرد لها كتابه الآخر المسمى «جماع العلم».

ب/ دليل حجية السنة من أحاديث النبي ﷺ :

وإذا نظرنا للسنة النبوية نجد عشرات الأحاديث التي أكدت على طاعة رسول الله ﷺ ووجوب الأخذ بستته وأحاديثه ، وأشهرها :

- حديث المقدم بن معديكرب ٍ عن النبي ﷺ أنه قال: « ألا إني أوتيت القرآن -وفي رواية: الكتاب- ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يجل لكم لحم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة معاهد » .

- حديث العرباض بن سارية ٍ عن النبي ﷺ قال: «عليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي عضوا عليها بالنواجذ» .

- حديث جابر بن عبد الله ٍ أنه سمع النبي ﷺ يقول في خطبته : « تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم مسئولون عني فما أنتم قائلون ؟ » .

- حديث «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» وهو من أفراد البخاري، وعقد الخطابي ّ في مقدمة كتابه معالم السنن فصلا سماه: «فضل الجمع بين الفقه وبين الحديث»؛ قال فيه: «رأيت أهل العلم قد حصلوا فريقين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر وأهل فقه ونظر».

ج/ دليل حجية السنة من الإجماع :

وقد أجمع العلماء قاطبة على حجية النبوية من غير خلاف بينهم، وقد ألف الإمام أحمد ّ كتابا سماه «طاعة الرسول ﷺ» -توجد بعض التنف منه جمعها بعض الباحثين المعاصرين - قال الشافعي ّ في جماع العلم (ص 3): «لم أسمع أحدا نسبه للناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ إلا فرقة سأصف قولا إن شاء الله تعالى».

وقال أيضا في عبارة وجيزة: «أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول كائن من كان».

وقال ابن حزم: «واتفقوا أن كلام رسول الله ﷺ إذا صح أنه كلامه بيقين فواجب اتباعه» (1).

وقال أيضا: «ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافرا بإجماع» (2).

وقال الشوكاني (ت. 1250 هـ.): «إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام» (3).

قال البخاري سمعت الحميدي: يقول كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال: قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا فقال رجل للشافعي: ما تقول قال: سبحانك تراني في كنيسة تراني في بيعة ترى على وسطي زنارا أقول لك: قضى رسول الله ﷺ وأنت تقول لي: ما تقول أنت (4)

(1) مراتب الإجماع لابن حزم ص 175

(2) إحكام الأحكام لابن حزم (80/3)

(3) إرشاد الفحول للشوكاني 97/1

(4) ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الأنصاري 13 / 3

وكما سبق فالكلام فيه طويل وفي الباب من تكلم وألف كالشافعي "جماع العلم" ولأحمد ابن حنبل "طاعة رسول الله ﷺ" وللسيوطي كتاب في هذا الموضوع اسمه «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة»، وكذلك "حجية السنة" لعبد الغني عبد الخالق، وهو كتاب قيم ومن أحسن وأدق ما ألف في هذا، وهو ثمرة عمره كله .

وهذا وقد استوقفني صنيع الخطيب البغدادي (ت. 463هـ.) في كتابه: «الكفاية في علم الرواية» ؛ لأنه افتتح كتابه بباب سماه «باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف»، وهو خالف العلماء الذين تكلموا في مصطلح الحديث، فعمد أولاً؛ إلى تأصيل مسألة التسليم بالحجية النبوية ومهد به للكلام على علوم الرواية، وهذا يدل على فقه كبير، ونظر ثاقب من الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى.

إذن حديث النبي ﷺ إن صح عنه فهو كالقرآن في الحجية وواجب الأخذ به.